الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/53/L.20
28 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

إندونيسيا*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمشاكل ذات الصلة،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تدرك أيضا المخاطر الشديدة التي يؤدي إليها تهميش الدول النامية وازدياد ضعف هذه الدول نتيجة التناقص الشديد في الأفضليات التجارية بسبب تحرير التجارة،

وإذ تعرب عن قلقها لتهميش واستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة وتزايد ضعف هذه الدول الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الناجم، بصفة خاصة، عن التناقص الحاد في الأفضليات التجارية، من خلال عملية العولمة واستفحال أوجه التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

98-32620 281098 281098

وإذ تشدد على الحاجة الملحة لمعالجة الأثر السلبي للعولمة والاعتماد المتبادل كيما يتسنى تحقيق أهداف استئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة،

وإذ تكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة تتمتع بمركز فريد في مواجهة تحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في تشجيع زيادة التجانس والتكامل والتنسيق في رسم السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي،

وإذ تشير إلى نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ميدراند، والتي قدمت إطارا مهما لتعزيز الشراكة من أجل النمو والتنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تجديد الحوار بشأن تحقيق أواصر التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة بإجراء الحوار الرفيع المستوى، يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشأن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والاعتماد المتبادل ونتائجهما السياسية المحتملة، والذي من شأنه أن يمهد السبيل لزيادة النظر في أمر تقليل الآثار السلبية للعولمة إلى الحد الأدنى وزيادة فوائدها إلى الحد الأقصى، لا سيما بالنسبة للدول النامية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[1] الذي حدد فيه، ضمن مسائل أخرى، العقبات التي تحول دون مشاركة الاقتصادات الأفريقية مشاركة تامة في عملية العولمة،

وإذ تؤكد الحاجة إلى إجراء استعراض شامل للبنية الاقتصادية الدولية،

١ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تقديم الإرشادات في مجال السياسات بشأن المسائل المتصلة بالتنمية العالمية، وبوجه خاص في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - تشدد مجددا على أهمية الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تحرير التجارة والعولمة، وتحث المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة الدولية، على منح معاملة أكثر تساهلا للدول النامية، بالنظر إلى ضعفها؛

---

(١) A/52/871-S/1998/318.

٣ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي للتجارة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة مشاكل التهميش التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدة المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة والسياسات وزيادة الفعالية التجارية، والسياسات والتجارة في الخدمات، لا سيما التجارة الالكترونية؛

٤ - تؤكد على ضرورة ضمان المشاركة التامة لكل البلدان النامية في فوائد العولمة وتقليل ضعفها حيال أثار العولمة والاعتماد المتبادل؛

٥ - تؤكد على ضرورة بذل جهود متسقة، من خلال التعاون والتنسيق المعززين بين كافة المؤسسات ذات الصلة، لتقليل الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل، على الدول النامية إلى الحد الأدنى وزيادة الفوائد المحققة منهما إلى الحد الأقصى،

٦ - تؤكد بشدة على أهمية إتاحة فرص الدخول إلى الأسواق وزيادة المساعدة الإنمائية الحكومية وتحويل الديون الحكومية إلى منح وتحرير مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون وتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية بوصفها المجالات الخمسة ذات الأولوية التي ينبغي الاهتمام بها لتشجيع مشاركة أفريقيا في الاقتصاد العالمي حسبما أوصى بذلك تقرير الأمين العام؛

٧ - تشدد على الحاجة إلى إصلاح البنية المالية الدولية بغية تمتين قدراتها على معالجة العولمة والاعتماد المتبادل؛

٨ - تدرك الحاجة إلى مواصلة النظر والتنسيق الوثيق للمسائل الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل، في مختلف المحافل ذات الصلة؛

٩ - تشير إلى الرغبة المشتركة على نطاق واسع التي تم الإعراب عنها في الحوار الرفيع المستوى الذي دار يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وشكّل تجديدا للحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، تلك الرغبة المتمثلة في مواصلة المناقشات بغية إعداد استجابة متماسكة وفعالة للفرص والتحديات الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل؛

١٠ - تدرك الحاجة الملحة لإعداد استجابة عالمية لتخفيف وطأة الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل، مع مراعاة ما تنفرد به البلدان النامية من ضعف وشواغل واحتياجات؛

١١ - تقرر عقد دورة ثالثة وخمسين مستأنفة رفيعة المستوى للجمعية العامة لمدة يومين في النصف الأول من عام ١٩٩٩، لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة الفوائد المحققة من العولمة والاعتماد المتبادل إلى الحد الأقصى وتقليل آثارهما السلبية إلى الحد الأدنى، لا سيما بالنسبة للدول النامية؛

١٢ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الموعد المحدد للدورة المستأنفة الرفيعة المستوى وشكلها ونتائجها؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير تحليلي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبالتشاور مع المنظمات ذات الصلة، لا سيما البنك الدولي واللجان الإقليمية ومنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي، يتوخى فيه دراسة المسائل المعقدة المترابطة بغية إتاحة فهم أفضل للعولمة وإعداد توصيات بشأن: (أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛ (ب) تعزيز التناسق والتكامل والتنسيق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي؛ (ج) ضمان وضع سياسات متناسقة على مختلف المستويات لزيادة الفوائد المحققة من العولمة والاعتماد المتبادل إلى الحد الأقصى وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنهما إلى الحد الأدنى. ويقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة الرفيعة المستوى؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الرابعة والخمسين بندا بعنوان "العولمة والاعتماد المتبادل".

- - - - -